الثابت والمتغير في العلاقات العراقية-الكويتية بعد عام ٢٠٠٣

The Constant and the Variable in Iraqi-Kuwaiti Relations After 2003

م.م. رعد خضير صليبي

Assistant Lecturer Raed Khudair Salibi

جامعة بغداد/مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

raad.k@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام ٢٠٢٥/١/٢٨ تاريخ القبول٢٠٢٥/٣/٣ تاريخ النشر ٢٠٢٥/٤/٣٠

الملخص:

بعد عام ٢٠٠٣، دخلت العلاقات العراقية الكويتية مرحلة جديدة أثّرت فيها التغيرات الإقليمية والمحلية على مسار العلاقة بين البلدين، الإطاحة (بنظام صدام حسين)، الذي كان رمزًا للتوتر بين الجارتين، أوجد فرصًا لتحسين العلاقات، لكنه أيضًا أفرز تحديات جديدة، العلاقات الحالية تتأرجح بين ثوابت لا يمكن إنكارها، مثل الجغرافيا المشتركة، والمصالح الاقتصادية، وأهمية الأمن الإقليمي، ومتغيرات فرضتها التطورات السياسيةفي العراق والصراعات الإقليمية، شهدت الفترة الأخيرة جهودًا لتجاوز آثار الماضي وتحقيق

تقدم ملموس في ملفات اقتصادية وإنسانية، لكنها لم تُلغِ وجود قضايا شائكة، مثل الحدود والتعويضات، وأن طبيعة المشهد العراقي الداخلي وصعود قوى جديدة ساهمت في تعقيد العلاقة وزيادة الحاجة إلى التنسيق المشتر ، ولفهم هذه العلاقة وتطويرها، يجب معالجة التحديات بواقعية واستثمار الفرص المتاحة لتعزيز التعاون، بما يحقق استقرارًا إقليميًا يخدم مصالح البلدين على المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: العراق، الكويت، النزاع الحدودي، خور عبد الله، ميناء مبارك

Abstract:

After 2003, Iraqi–Kuwaiti relations entered a new phase influenced by regional and local changes that impacted the course of their relationship. The overthrow of *Saddam Hussein's regime*, which symbolized tension between the two neighbors, created opportunities to improve relations but also brought new challenges. Current relations oscillate between undeniable constants, such as shared geography, economic interests, and the importance of regional security, and variables introduced by Iraq's political developments and regional conflicts، Recent years have witnessed efforts to overcome the past and achieve tangible progress in economic and humanitarian areas. However, lingering contentious issues, such as borders and reparations, remain unresolved. The complexity of Iraq’s internal political landscape

and the emergence of new forces have further complicated relations and increased the need for mutual coordination. To understand and develop this relationship, challenges must be addressed realistically, and available opportunities must be utilized to enhance cooperation and achieve regional stability that serves the interests of both countries in the long term.

Keywords: Iraq, Kuwait, Border Dispute, Khor Abdullah, Mubarak Port

المقدمة:

تعد العلاقات العراقية الكويتية من أكثر العلاقات الإقليمية تعقيدًا، حيث تتداخل فيها أبعاد التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد، هذه العلاقة تأثرت بتحولات كبرى شهدتها المنطقة على مدار العقود الماضية، لكنها دخلت مرحلة جديدة بعد عام ٢٠٠٣، عقب سقوط نظام (صدام حسين)، هذا الحدث المفصلي أعاد تشكيل المشهد العراقي الداخلي والإقليمي، وكان له تأثيرات مباشرة على طبيعة العلاقات مع الكويت، التي عانت في السابق من توترات نتيجة الغزو العراقي عام ١٩٩٠، ومع تغير النظام العراقي في عام ٢٠٠٣، برزت عوامل جديدة أعادت صياغة العلاقة بين البلدين، فمن جهة، هناك الثوابت التي لا يمكن تجاوزها، مثل الموقع الجغرافي المشترك، والمصالح الاقتصادية المتبادلة، والضرورة الأمنية التي تفرض التعاون لمواجهة التحديات المشتركة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، ومن جهة أخرى، ظهرت متغيرات فرضها الواقع الجديد، منها تعقيد المشهد السياسي العراقي، وصعود قوى غير تقليدية، وتباين وجهات النظر

بشأن قضايا حساسة مثل الحدود، والتعويضات، والعلاقات مع القوى الإقليمية والدولية، و يعد فهم العلاقة بين الثابت والمتغير في هذه العلاقات ضروريًا ليس فقط لتحليل الحاضر، ولكن أيضًا لاستشراف المستقبل، فالنجاح في بناء علاقة مستقرة ومستدامة بين البلدين يتطلب حوارًا صريحًا ورؤية استراتيجية مشتركة تتجاوز الماضي وتعالج تحديات الحاضر برؤية مستقبلية واضحة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع في قدرته على توضيح العوامل الدائمة، مثل الموقع الجغرافي والمصالح المشتركة، والمتغيرات الناتجة عن التحولات السياسية والإقليمية، ويسهم هذا التحليل في فهم ديناميكيات العلاقة بين البلدين، خاصة في معالجة القضايا الحساسة كالأمن والنزاعات الحدودية، وتقديم رؤى لتطوير سياسات مستدامة تعزز التعاون والشراكة بما يحقق الاستقرار الإقليمي والمصالح المشتركة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة الموضوع في التحديات التي تواجهها هذه العلاقات بسبب تداخل العوامل التاريخية والسياسية والأمنية، فبينما تعتبر بعض الجوانب ثابتة، مثل الجغرافيا والمصالح الاقتصادية المشتركة، فإن المتغيرات، مثل التغيرات السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ وصعود قوى جديدة، قد تؤدي إلى تغييرات في طبيعة العلاقة بين البلدين، كما أن القضايا العالقة تُعتبر مصادر توتر دائم تؤثر على بناء الثقة بين الجانبين.

فرضية البحث:

تتمثل فرضية الموضوع في أن العلاقات بين البلدين تأثرت بشكل كبير بالتغيرات السياسية والأمنية في العراق بعد سقوط نظام (صدام حسين)، لكن الثوابت الجغرافية والتاريخية والمصالح المشتركة ظلت عوامل رئيسية في استمرارية التعاون بينهما، وتفترض هذه الدراسة أن العلاقة بين العراق والكويت بعد ٢٠٠٣ شهدت توازناً بين الثابت والمتغير، حيث أن المتغيرات مثل التغيرات السياسية الداخلية في العراق والصراعات الإقليمية قد تؤثر على تطور هذه العلاقات، بينما تبقى بعض القضايا الجوهرية، مثل الأمن الإقليمي والمصالح الاقتصادية، ثابتة وتعمل على دفع التعاون بين البلدين.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج التاريخي لتتبع تطورات العلاقات العراقية الكويتية منذ عام ٢٠٠٣ الى وقتنا الحاضر ، واعتماد على المنهج التحليلي لنحلل ولفهم تلك العلاقات

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة مطالب، الاول حمل عنوان: العلاقات العراقية _الكويتية بعد العام ٢٠٠٣، اما الثاني فحمل عنوان الثوابت في العلاقات العراقية الكويتية، اما المطلب الثالث كان بعنوان رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية _الكويتية.

المطلب الاول

العلاقات العراقية _الكويتية بعد العام ٢٠٠٣

المحور الاول: العلاقات العراقية–الكويتية بعد عام ٢٠٠٣: التحديات والتعاون والتحولات السياسية

بعد عام ٢٠٠٣، وبموجب دعم استراتيجي ولوجستي من الكويت للقوات الأمريكية، بما في ذلك استخدام قواعدها الجوية وموانئها البحرية، دخلت العلاقات العراقية – الكويتية مرحلة جديدة، ففي عام ٢٠٠٤، استأنف العراق علاقاته الدبلوماسية مع الكويت، وأكد الجانبان على ضرورة بناء علاقات قوية قائمة على الاحترام المتبادل، أدى التواجد الأمريكي في العراق إلى ضغوط داخلية على دول الخليج، بما في ذلك الكويت، التي كانت تخشى من تأثير الإصلاحات الديمقراطية في العراق على استقرارها الداخلي ، وقد دفع ذلك الكويت إلى تعزيز تعاونها الأمني مع الولايات المتحدة، وتقديم تسهيلات واسعة للقوات الأمريكية، شهدت الكويت توترات أمنية في السنوات التالية، بما في ذلك مواجهات مع جماعات متطرفة وتهديدات إرهابية، وفي هذا السياق، شاركت الكويت في مؤتمرات دول الجوار العراقي للتأكيد على ضرورة عدم التدخل في شؤون العراق وحفاظه على وحدته، إحدى القضايا البارزة التي ساهمت في تأزم العلاقات كانت قضية الحدود، في ٢٠٠٥، قامت الكويت بإنشاء حاجز حديدي على حدودها مع العراق ، متجاوزة الترسيم الذي أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٩٣، مما أثار ردود فعل عراقية غاضبة، ودعا بعض أعضاء البرلمان إلى مراجعة الاتفاقيات الحدودية بين البلدين [١] .

وفي ٢١ نوفمبر ٢٠٠٦، تم توقيع اتفاق يسمح للكويت بمواصلة بناء السياج الحديدي على حدودها مع العراق، مع تعويض المزارعين العراقيين المتضررين، وفي نفس العام، زار رئيس الوزراء العراقي الأسبق "نوري المالكي" الكويت، حيث تم الاتفاق على دعم الكويت للعراق في مؤتمر العهد الدولي بشأن ديون العراق، فضلاً عن رغبتها في تخفيض ديونها المستحقة، واستمرت المحاولات العراقية لتعزيز العلاقات مع الكويت، حيث زار طارق الهاشمي الكويت في ٢٠٠٧ وناقش مع أمير الكويت سبل تعزيز التعاون بين البلدين، وفي ٢٠٠٩، ظهرت أزمة جديدة بعد مطالبات كويتية بإبقاء العراق تحت

الفصل السابع للأمم المتحدة حتى تنفيذ التزاماته، وعلى الرغم من هذه التحديات، طرح رئيس مجلس النواب العراقي الأسبق، "إياد السامرائي"، مبادرة "التفاهم المشترك" للتسوية بين البلدين، في ٢٠١٠، تم تعيين أول سفير عراقي في الكويت بعد الاحتلال، وشهدت الكويت أيضًا تقديم دعم مالي لإعادة إعمار العراق ، وعلى الرغم من التحسن النسبي في العلاقات بين العراق والكويت بعد ٢٠٠٣، إلا أن هذه العلاقات لم تشهد استقرارًا حقيقيًا بسبب التحديات الأمنية والسياسية في العراق[٢] .

وفي عام ٢٠١٤، واجه العراق تحديات كبيرة بعد سيطرة تنظيم داعش على مدينة الموصل ومدن أخرى. وسارعت دول مجلس التعاون الخليجي، مثل الكويت، إلى طلب تنسيق أمني لمكافحة الإرهاب. وبعد تشكيل حكومة الدكتور حيدر العبادي، تبنت سياسة منفتحة على جيران العراق ودول العالم، خاصةً دول الخليج، بهدف تعزيز الاستقرار ومكافحة الإرهاب، وقد سعت الحكومة العراقية إلى تحسين العلاقات مع دول الخليج، وبدأت زيارات متبادلة بين المسؤولين، بما في ذلك زيارة وزير الخارجية العراقي للكويت. وأكدت الكويت دعمها للعراق في مختلف المجالات، مثل مواجهة تحديات الطاقة والمياه بعد انتصاره على داعش، وفي ٢٠١٨، شهدت العلاقات العراقية–الكويتية تطوراً ملحوظاً، حيث أرسل العراق أرشيف الإذاعة والتلفزيون الكويتي المسروق، وافتتح رئيس العراق برهم صالح أول زيارة له إلى الكويت بعد توليه الرئاسة، مؤكداً عمق العلاقات بين البلدين، كما تم الاتفاق بين البلدين على تصدير الغاز من العراق إلى الكويت وتطوير الحقول المشتركة، مما يعكس التعاون المتزايد بينهما لتحسين الاستقرار والتنمية في المنطقة [٣] .

المحور الثاني : التحديات والسياسات في العلاقات بين العراق والكويت

اولا : خور عبد الله :

مشكلة خور عبد الله هي قضية حدودية بين العراق والكويت تتعلق بالحدود البحرية والممرات المائية في الخليج العربي، وهي واحدة من القضايا الشائكة التي أثرت على العلاقات بين البلدين لفترة طويلة، خور عبد الله هو ممر مائي ضيق يمتد بين الكويت والعراق، ويصل طوله إلى حوالي ٥٠ كيلومتراً، يعتبر هذا الممر حيويًا لحركة الملاحة البحرية في الخليج العربي، حيث يستخدمه العديد من السفن التجارية، بما في ذلك الناقلات النفطية، مما يضيف بعداً اقتصادياً مهماً إلى القضية، كان النزاع حول خور عبد الله يعود إلى اتفاقية العقير الموقعة عام ١٩٢٢ بين بريطانيا، التي كانت تحكم العراق والكويت في ذلك الوقت ، الاتفاقية لم توضح بدقة الحدود البحرية بين الدولتين، مما أدى إلى لبس قانوني في تحديد السيادة على هذا الممر المائي، العراق يعتقد أن الكويت استفادت من هذا اللبس لتحصل على جزء من البحر الذي يعتبره من حقوقه البحرية ، وتعد الثروات النفطية أحد الأسباب الرئيسية وراء تعقيد النزاع، حيث يعتقد العراق أن هناك حقولًا نفطية غنية بالقرب من خور عبد الله تقع ضمن حدوده البحرية ، بينما ترى الكويت أن المنطقة تعد ضمن مياهها الإقليمية، وتعتبر السيادة على هذه المياه جزءاً من حقوقها الطبيعية [٤] .

وبعد احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠، ازدادت حدة الخلافات حول خور عبد الله، وازداد تعقيد الوضع بشكل كبير ، ومع نهاية حرب الخليج الثانية، تم فرض قرارات من قبل الأمم المتحدة تتعلق بالحدود، بما في ذلك تحديد السيادة على المياه الإقليمية الكويتية، ومع ذلك، استمر الخلاف حول تحديد السيطرة على هذه المنطقة الحيوية،وفي عام ١٩٩٣، أكدت الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن ٨٣٣ على حدود الكويت

بما في ذلك المياه الإقليمية، وهو ما اعتبره العراق قراراً غير عادل، معتبراً أن هناك ضرورة لإعادة النظر في هذا التحديد [٥]، ورغم ذلك، فإن النزاع استمر، وتخللته محاولات لإيجاد حلول دبلوماسية بين البلدين، وفي عام ٢٠١٣، تم توقيع اتفاق بين العراق والكويت حول تنظيم حركة الملاحة في خور عبد الله وتحديد حقوق كل طرف في استخدام هذه المنطقة ، لكن الاتفاق لم يحل النزاع بشكل كامل، بل كان مجرد خطوة نحو تسوية جزئية لمسألة السيادة على الممر المائي ، ونظراً لأهمية خور عبد الله للملاحة البحرية، فإن أي توترات فيه تؤثر على حركة السفن التجارية، بما في ذلك الناقلات النفطية، وهذا له تأثير اقتصادي كبير على العراق والكويت على حد سواء، كما أن المسائل البيئية المتعلقة بحماية المنطقة البحرية من التلوث والتعديات الأخرى تلعب دوراً في التأثير على العلاقة بين الدولتين[٦] .

المجتمع الدولي يلعب دوراً مهماً في هذا النزاع، حيث يدعو إلى الحل السلمي والتفاوضي بين العراق والكويت، وقد اعتبرت الأمم المتحدة أن هناك حاجة للتعاون بين البلدين لحل هذه القضية في إطار من التنسيق والاحترام المتبادل للسيادة، ورغم توقيع بعض الاتفاقيات والقرارات الدولية، فإن هناك بعض التحديات التي ما تزال قائمة في حل مشكلة خور عبد الله، من بين هذه التحديات وجود اختلافات قانونية مستمرة بشأن تفسير الاتفاقيات، وكذلك تأثيرات التوترات السياسية في المنطقة التي قد تؤثر على التقدم في حل النزاع[٧] .

ويمكن القول يظل خور عبد الله **نقطة خلاف جوهرية بين** العراق والكويت تتطلب مزيداً من التعاون والتفاوض لتسوية المشكلة بشكل نهائي، ويتطلب حل النزاع جهودًا دبلوماسية جادة تضمن حقوق جميع الأطراف في هذا الممر المائي الهام .

ثانياً: ميناء مبارك:

قضية ميناء مبارك بين العراق والكويت هي واحدة من أبرز القضايا التي أثرت على العلاقات بين البلدين في السنوات الأخيرة، بدأ المشروع في عام ٢٠١١، عندما قررت الكويت بناء ميناء كبير في منطقة "جزيرة بوبيان" القريبة من الحدود البحرية مع العراق، ومنذ ذلك الحين، أصبح هذا المشروع مصدراً رئيساً للجدل بين البلدين، إذ اعتبر العراق أن بناء هذا الميناء سيؤثر بشكل سلبي على مصالحه الاقتصادية [٨] .

يرى العراق أن ميناء مبارك سيعترض طريق السفن العراقية المتجهة إلى ميناء أم قصر، وهو الميناء البحري الرئيسي للعراق على الخليج العربي، هذه السفن، التي تمر عادة عبر المياه الإقليمية الكويتية، ستجد صعوبة في الوصول إلى العراق إذا تم بناء هذا الميناء، وبالتالي قد يتأثر الاقتصاد العراقي بشكل كبير بسبب تعطيل حركة الملاحة في المياه المشتركة، كما أن العراق يرى أن المشروع قد يتسبب في تدهور البيئة البحرية في المنطقة [٩].

من جهة أخرى، أكدت الكويت أن هذا الميناء ليس موجهاً ضد العراق، بل هو مشروع اقتصادي يهدف إلى تحسين قدرة الكويت على استقبال السفن الكبيرة التي لا تستطيع الوصول إلى موانئها الحالية بسبب الأعماق المحدودة، والكويت ترى أن هذا المشروع سيعزز تجارتها مع العالم وسيعود بالنفع على المنطقة ككل [١٠].

ولكن يبقى التوتر حول الحدود البحرية بين البلدين عاملاً أساسيًا في هذا الخلاف، العراق يعتقد أن المياه الإقليمية الكويتية قريبة جداً من حدوده البحرية، وهو ما يجعل من بناء الميناء في هذه المنطقة قضية حساسة، والكويت من جانبها، تؤكد أن المشروع يقع

ضمن حدودها البحرية وفقاً للاتفاقات السابقة بين البلدين، ورغم هذه الخلافات، هناك محاولات متواصلة لتسوية النزاع بين العراق والكويت، حيث تم عقد عدة اجتماعات ومحادثات بين المسؤولين في البلدين بهدف الوصول إلى حل يرضي الطرفين، العراق يريد ضمان أن المشروع لن يضر بمصالحه الإقتصادية أو حركة سفنه، بينما الكويت تركز على ضرورة الاستفادة من هذا المشروع لتعزيز تجارتها البحرية [١١] .

ويمكن القول أن الطرفين يمكنهما التعاون بشكل أكبر عبر إنشاء لجان فنية مشتركة لدراسة تأثير الميناء على البيئة وحركة الملاحة، كما يمكن تبني حلول إقتصادية مشتركة تستفيد منها كل من العراق والكويت دون الإضرار بمصالح أي طرف، من المهم أن يتم الحوار بروح من التعاون والاحترام المتبادل، خاصة في ظل التحديات التي تواجه المنطقة، باختصار، ما يزال النزاع حول ميناء مبارك أحد المواضيع الشائكة بين العراق والكويت، ولكنه يشكل أيضاً فرصة لتطوير التعاون بين البلدين في المستقبل.

المطلب الثاني

الثوابت في العلاقات العراقية الكويتية

المحور الاول: التعاون الأمني والاقتصادي

في السنوات الأخيرة، شهدت العلاقات بين العراق والكويت تطورًا ملحوظًا في مجال التعاون الأمني والاقتصادي، وذلك في إطار التحديات المشتركة التي تواجه المنطقة، مثل الإرهاب، والاستقرار الإقليمي، والتعاون في قطاع الطاقة.

اولاً: التعاون الأمني:

منذ سقوط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣، بدأ العراق والكويت في تعزيز تعاونهما الأمني، لا سيّما في مواجهة التهديدات الأمنية التي نشأت بعد ظهور تنظيم "داعش"، فقدمت الكويت دعمًا كبيرًا للعراق في حربه ضد التنظيم الإرهابي، سواء من خلال المساعدات الإنسانية أو المشاركة في التحالف الدولي ضد "داعش"، كما أن هناك تعاوناً مستمراً بين الأجهزة الأمنية في البلدين لمكافحة الإرهاب وحماية الحدود المشتركة من الأنشطة الإرهابية والجماعات المسلحة التي قد تهدد أمن الدولتين، وكان هناك توافق بين العراق والكويت على تشكيل فرق مشتركة لمراقبة الحدود، بهدف تأمين الحدود ضد أي اختراقات أو تهديدات أمنية، وقد تضمنت هذه الجهود تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية العراقية والكويتية لمكافحة تهريب الأسلحة أو المخدرات عبر الحدود، وتبادل المعلومات الاستخباراتية لضمان استقرار الوضع الأمني، كما يشارك البلدان في مؤتمرات إقليمية ودولية لمناقشة قضايا الأمن والاستقرار في المنطقة.

ثانيا: التعاون الاقتصادي:

على الصعيد الاقتصادي، يسعى العراق والكويت إلى تعزيز روابطهما الاقتصادية من خلال التعاون في عدة مجالات، أبرزها الطاقة والتجارة والاستثمار، وتعد الكويت واحدة من أكبر المستثمرين في العراق، حيث أسهمت الشركات الكويتية في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية في مجالات البنية التحتية، والموانئ، والقطاع النفطي، ومن جهة أخرى، ففي مجال الطاقة، تتعاون الدولتان في إدارة الحقول النفطية المشتركة، مثل حقل "الخور" الذي يتطلب التنسيق بين الشركات النفطية في البلدين لضمان استغلال الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة وآمنة، هذا التعاون يسهم في تعزيز الإنتاج النفطي وتقوية العلاقات التجارية بين البلدين، علاوة على ذلك، هناك اهتمام كبير بتطوير التبادل التجاري بين العراق والكويت ، ومن أجل ذلك، تم تسهيل الإجراءات الجمركية وتقليل

الحواجز التجارية، مما يفتح المجال أمام الشركات من البلدين للاستثمار في مشروعات مشتركة في قطاعات مختلفة مثل الطاقة، والصناعة، والنقل، والعقارات [١٢].

ويمكن القول رغم التحديات التي قد تواجهها العلاقات بين العراق والكويت، بما في ذلك قضايا تاريخية قديمة مثل الحدود والديون، فإن التعاون الأمني والاقتصادي بين البلدين يمثل أولوية مهمة للطرفين، فهناك رغبة واضحة من كلا الجانبين لتجاوز الخلافات السابقة وتعزيز التعاون المشترك بما يخدم مصلحة الشعبين ويسهم في استقرار المنطقة ككل ، وإن استمرار تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي بين العراق والكويت لا يقتصر فقط على مصالح البلدين، بل يساهم أيضاً في تعزيز استقرار المنطقة، خاصة في مواجهة التحديات الإقليمية المتزايدة.

المحور الثاني: التسوية الحدودية بعد ٢٠٠٣

تعد قضية الحدود الأهم والأكثر تأثيراً على العلاقات بين البلدين، كما انها تمثل التحدي الأكبر الذي يواجه العلاقات العراقية – الكويتية، فضلاً عن أنها السبب الرئيسي إلى جانب أسباب أخرى في توتر وعدم استقرار العلاقات طوال الحقبة السابقة، فمنذ عام ١٩٩٣، كان قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٨٣٣ هو المرجعية القانونية التي حددت الحدود بين العراق والكويت بعد حرب الخليج الثانية، وقد نص القرار على ترسيم الحدود بين البلدين بناءً على الخرائط الجغرافية الدقيقة، وحظر أي تعديلات على هذه الحدود من قبل العراق، هذا القرار كان بمثابة أساس قانوني للحل النهائي لقضية الحدود بين البلدين ، وبعد عام ٢٠٠٣، تم التأكيد من قبل الحكومة العراقية الجديدة على احترام هذه القرارات والتزام العراق بالحدود المعترف بها دوليًا [١٣] .

وتم إنشاء لجان فنية بين العراق والكويت بهدف متابعة وتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالحدود، هذه اللجان كان دورها التأكد من دقة تطبيق الاتفاقيات والحدود المشتركة بين البلدين، بما في ذلك الأمور المتعلقة بالخرائط التفصيلية للمناطق الحدودية والمناطق المتنازع عليها، وكانت تلك اللجان مسؤولة عن دراسة وتحليل أي مشكلة قد تنشأ بخصوص الحدود من الناحية الجغرافية والتاريخية. وتشمل مهامها:

أ– تحديد النقاط الجغرافية بدقة وفقًا للخرائط القديمة والحديثة.

ب–تحديد المناطق التي يمكن أن تكون محل نزاع.

ت–وضع خطط للحد من أي تصعيد محتمل أو سوء فهم بين البلدين بخصوص الحدود.

ث–حل أي قضايا تتعلق بالموارد الطبيعية في المناطق الحدودية، مثل المياه أو الحقول النفطية المشتركة.

وقد كان هناك بعض المناطق الحدودية التي كانت محل نزاع أو خلاف تاريخي بين البلدين، مثل بعض الأراضي الزراعية أو الحقول النفطية الحدودية ، وكانت واحدة من أبرز هذه القضايا "الحدود البحرية والحقول النفطية المشتركة"، وعلى الرغم من أن معظم الحدود كانت قد تم ترسيمها بشكل واضح بموجب قرار الأمم المتحدة ٨٣٣ [١٤]، إلا أن بعض المناطق كانت بحاجة إلى مزيد من التوضيح والتحديد، على سبيل المثال، كانت هناك تحديات تتعلق بحقل الرميلة الجنوبي النفطي المشترك الذي يقع على الحدود بين البلدين اذ يمتد في اراضي البلدين من الشمال الى الجنوب ويقع الى الغرب من منفذ صفوان الحدودي وله اهمية اقتصادية كبيرة [١٥]، وفي إطار جهود تسوية قضايا الحدود، استمرت الأمم المتحدة في تقديم الدعم الفني واللوجستي للجان المشتركة بين البلدين

وكان من ضمن دور الأمم المتحدة تقديم المساعدة في دراسة الخرائط وتحليل البيانات الجغرافية لتحديد الخطوط الفاصلة بين البلدين بدقة، وبدأت هذه الجهود المشتركة تؤتي ثمارها تدريجيًا ، من خلال تكثيف التنسيق بين الجانبين على المستوى الفني والدبلوماسي، وتم تسوية العديد من القضايا التي كانت قد تسببت في توترات سابقة، وكان هناك إقرار من العراق بأن أي تعديلات على الحدود أو أي محاولات للتلاعب بها قد تؤدي إلى عواقب وخيمة وبالتالي، تزايدت الثقة بين البلدين في أن العملية الحدودية يمكن أن تتم في إطار من الشفافية والاحترام المتبادل [١٦].

ويمكن القول أن عملية إعادة تثبيت الحدود بين العراق والكويت بعد عام ٢٠٠٣ كانت معقدة، لكنها كانت ضرورية لضمان استقرار العلاقات بين البلدين، من خلال تشكيل اللجان الفنية المشتركة، والالتزام بالقرارات الدولية، وتعزيز التعاون الأمني، تمكّن البلدان من التعامل مع القضايا الحدودية بشكل تدريجي، مما ساعد على بناء أساس من الثقة المتبادلة وأدى إلى تحسين العلاقات الثنائية في السنوات التالية.

المطلب الثالث

رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية _الكويتية

أولاً: سيناريو بقاء الوضع على ما هو عليه

يرتكز هذا السيناريو على فرضية أن الأزمة التي تواجه العلاقات العراقية – الكويتية هي أزمة مستمرة، تتداخل فيها العوامل السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى التأثيرات الإقليمية والدولية التي تساهم في بقاء الأزمة تحت السيطرة ، وتكمن الحاجة الدولية الملحة في تقييم النظام السياسي العراقي استناداً إلى مدى عقلانيته وقدرته على الحفاظ

على السلام، وزرع الأمل والطمأنينة لدى دول الجوار، خاصة الكويت، من أبرز القضايا التي تعوق حل الأزمة، بناء ميناء الفاو الكبير في العراق، الذي سيكون بلا قيمة في ظل وجود ميناء مبارك الكويتي، ومن بين القضايا العالقة بين البلدين، هناك مسألة ترسيم الحدود، بالإضافة إلى تداعيات غزو الكويت ومسألة التعويضات، أما مشكلة الحقول النفطية المشتركة فهي واحدة من أبرز هذه القضايا، حيث استخدمت الكويت كميات كبيرة من النفط من حقل الرميلة خلال فترة الحرب العراقية – الإيرانية، مما أثر على الاحتياطي النفطي العراقي، وهذه القضية تُثير نزاعاً مستمراً بين البلدين، حيث يطالب العراق باستعادة قيمته النفطية، بينما ترد الكويت بأن العراق في الوقت ذاته لا يعترف بما قدمته الكويت من ديون سابقة[١٧] .

ثانياً: مشهد تراجع وتأزم العلاقات

يرتكز هذا المشهد على فرضية تدهور العلاقات العراقية – الكويتية منذ تأسيس العراق عام ١٩٢١، وتفاقمها بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، تسببت هذه الأزمة في فرض حصار اقتصادي على العراق استمر ١٣ عاماً، مما ألحق أضراراً كبيرة بالاقتصاد العراقي ، من جانبها، تبنت الكويت سياسة تهدف إلى تقليص دور العراق، مثل سد منافذه البحرية وتحقيق استفادة اقتصادية من ميناء مبارك، الذي ينافس ميناء الفاو العراقي، كما أن استثمار الكويت في الحقول النفطية المشتركة زاد من تعقيد العلاقة، والقضايا العالقة مثل ترسيم الحدود البرية والبحرية واتفاقية الملاحة في خور عبد الله، بالإضافة إلى تحديد المياه الإقليمية، تعد من أكبر العوائق أمام تطور العلاقات، كما أن التدخلات الإقليمية والدولية، خاصة من الولايات المتحدة وإسرائيل، تؤثر سلباً على أي مساعي لتقارب البلدين[١٨] .

ثالثًا: سيناريو التعاون والتسوية

يفترض هذا السيناريو أن العلاقات العراقية – الكويتية تتجه نحو انفراج تدريجي، نتيجة إدراك الدولتين لأهمية السلم والاستقرار في المنطقة، وفهمهما لحجم المصالح المتبادلة بينهما ، ويعتمد هذا الانفراج على جهود الدولتين الذاتية وتدخل دول الجوار الفاعلة لتقديم رؤية تدفع الطرفين نحو الحل ، ومن أبرز الأحداث التي تدعم هذا السيناريو ، زيارة وزير الخارجية الكويتي (سالم الصباح) إلى العراق في ٣٠ يوليو ٢٠٢٣، حيث التقى بنظيره العراقي "فؤاد حسين" ورئيس الوزراء العراقي "محمد شياع السوداني" ، كانت هذه الزيارة تهدف إلى معالجة العلاقات الثنائية بين البلدين، والبحث بشكل عاجل في النزاع الحدودي البحري الذي يخص ممر خور عبد الله ، يُعتبر هذا النزاع من أبرز مصادر الخلاف بين البلدين. تأتي هذه الزيارة في وقت حساس، حيث تزامنت مع الذكرى الثالثة والعشرين للغزو العراقي للكويت في ١٩٩٠، وهو ما يضفي أهمية خاصة عليها، وتعتبر هذه الزيارة أيضاً جزءاً من التحولات السياسية الداخلية في العراق، والتي قد تؤثر على الاستقرار الإقليمي والمشهد الجيوسياسي في المستقبل. لذا، فإن حل النزاع الحدودي البحري بين العراق والكويت يصبح ضرورة ملحة، مما يبرز الحاجة لتعاون مشترك لحل القضايا العالقة وبناء علاقات مستدامة بين البلدين [١٩] .

يمكن القول، يسعى العراق والكويت إلى تحقيق تسوية وتعزيز التعاون بينهما في مختلف المجالات، لا سيّما بعد التوترات التي مرت بها علاقاتهما، وتم التركيز على حل القضايا العالقة مثل ترسيم الحدود البرية والبحرية، وتنظيم الملاحة في خور عبد الله، كذلك، تم العمل على تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال مشاريع مشتركة مثل ميناء الفاو الكبير ، وأن العلاقات السياسية تحسنت تدريجياً عبر زيارات دبلوماسية بين القيادات العراقية والكويتية، مما ساعد في بناء الثقة بين البلدين، بالإضافة إلى التعاون الأمني

في مكافحة الإرهاب، يسعى البلدان لتطوير علاقات قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، مما يسهم في استقرار المنطقة بشكل عام.

الهوامش:

(١) أحلام احمد عيسى ،ميناء مبارك وانعكاساته على العلاقات العراقية – الكويتية (دراسة في الجغرافية السياسية) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٤٧ ، ٢٠١٤ ، ص ص ٥٤–٥٥.

(٢) فائز ذنون جاسم ، نظرة على اتفاقية خور عبد الله بين العراق والكويت ، مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد ١٧ ، ٢٠١٧، ص ص ٢٢٣–٢٢٤.

(٣) قحطان حسين طاهر ، الامم المتحدة وادارة النزاع العراقي – الكويتي للحقبة (١٩٩٠–٢٠١٢) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤، ص ص ٩٧–١٠٠.

(٤) جاسب عبد الحسين الخفاجي، رواء صباح الجنابي ، ترسيم الحدود العراقية –الكويتية بعد الاجتياح العراقي للكويت ، مجلة آداب الكوفة ، المجلد ١ ، العدد ٣٢ ، ص ١٢٦.

(٥) حيدر صبخي عفات الجوراني ، السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق بعد ٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٧، ص٢١٩.

(٦) حيدر صبخي عفات الجوراني ، العلاقات العراقية – الكويتية ١٩٩٠–٢٠١١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٨ ، ص ص ١١٨–١٢٣.

(٧) خالد عبد الرحمن العصيمي ، ترسيم الحدود الكويتية العراقية واثره على السياسة الخارجية الكويتية ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الآداب / قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٢ ، ص ص ١٠٣–١٢٠.

(٨) سرحان غلام حسين ، وسائل تطبيع العلاقات العراقية _ الكويتية ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، الجامعة المستنصرية – العراق، العدد ١٧ ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٢.

[٩] عمر عبود خليل ، ترسيم الحدود البحرية العراقية الكويتية وفقا لأحكام القانون الدولي ، مجلة بلاد الرافدين للعلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد (عدد خاص) ، العدد ١ ، ٢٢٣ ، ص ٢٣٩-٢٤٠.

[١٠] محسن حساني ظاهر ، تأثير ترسيم الحدود في مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية ، مجلة الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ٤٩ ، ٢٠٢٤ ، ص ١٦٢.

[١١] محمد فاضل نعمة ، دور قرارات الامم المتحدة في ترسيم الحدود العراقية–الكويتية ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، المجلد ٣٢ ، العدد ١ ، ٢٠٢ ، ص ص ١٣٩ – ١٤٠.

[١٢] وئام شاكر غني عطره ، ميناء مبارك وتأثيراته السياسية والاقتصادية على العراق دراسة تاريخية ، المجلد ١ ، العدد ٨٨ ، ٢٠٢١ ، ص ٢٧٣-٢٧٤.

[١٣] ياسر رحيم كاظم حسين الكعبي ، العلاقات العراقية _الكويتية بعد عام ١٩٩١ (دراسة في الجيوبولويتيك) ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠٢٠ ، ص ص ١٨٠-١٨١.

[١٤]حسين عبد الحسن مويح اللامي ، تطور العلاقات العراقية–الكويتية بعد عام ٢٠١١ وآفاقها المستقبلية ، المجلد ٥٠ ، العدد ٣ ، ٢٠٢٢ ، ص١٢

[١٥]حسين عبد الحسن مويح اللامي ، تطور العلاقات العراقية–الكويتية بعد عام ٢٠١١ وآفاقها المستقبلية ، مجلة لخليج العربي ، المجلد ٥٠ ، العدد ٣ ، ٢٠٢٢ ، ص ص ٢٣-٢٦.

[١٦]محمد راضي جعفر ، الآثار الاقتصادية لإنشاء ميناء مبارك الكويتي على الموانئ العراقية ، مجلة الاقتصاد الخليجي المجلد ٣٠ ، العدد ٢٤ ، ٢٠١٣ ، ص ص ٦-٧.

[١٧]مفيد كاصد الزيدي ، العلاقات العراقية – الكويتية (٢٠١٤-٢٠١٨م) ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد ٥٢ ، ٢٠٢١ ، ص ص ٢٨١ -٢٨٣.

[١٨]وسناء محمد ابراهيم ، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣ (الحدود والوجود) ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ٤٣ ، ٢٠١٦ ، ص ص١١٧-١١٨

[١٩] ياسر رحيم كاظم حسن الكعبي ، العلاقات العراقية –الكويتية بعد عام ١٩٩١م (دراسة في الجيوبوليتيك) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة كربلاء ، ٢٠٢٢ ، ص ص ١٢٠–١٢٤.

المصادر :

[١] سرحان غلام حسين ، وسائل تطبيع العلاقات العراقية _ الكويتية ، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي ، الجامعة المستنصرية – العراق، العدد ١٧ ، ٢٠٠٥ .

[٢] حيدر صبخي عفات الجوراني ، السياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق بعد ٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٧.

[٣]مفيد كاصد الزيدي ، العلاقات العراقية – الكويتية (٢٠١٤–٢٠١٨م) ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد ٥٢ ، ٢٠٢١ .

[٤] فائز ذنون جاسم ، نظرة على اتفاقية خور عبد الله بين العراق والكويت ، مجلة كلية التراث الجامعة ، العدد ١٧ ، ٢٠١٧.

[٥] قحطان حسين طاهر ، الامم المتحدة وادارة النزاع العراقي – الكويتي للحقبة (١٩٩٠–٢٠١٢) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤.

[٦]حسين عبد الحسن مويح اللامي ، تطور العلاقات العراقية–الكويتية بعد عام ٢٠١١ وآفاقها المستقبلية ، المجلد ٥٠ ، العدد ٣ ، ٢٠٢٢ .

[٧]ياسر رحيم كاظم حسن الكعبي ، العلاقات العراقية –الكويتية بعد عام ١٩٩١م (دراسة في الجيوبوليتيك) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة كربلاء ، ٢٠٢٢ .

[٨]محمد راضي جعفر ، الآثار الاقتصادية لإنشاء ميناء مبارك الكويتي على الموانئ العراقية ، مجلة الاقتصاد الخليجي المجلد ٣٠ ، العدد ٢٤ ، ٢٠١٣ .

[٩] وئام شاكر غني عطره ، ميناء مبارك وتأثيراته السياسية والاقتصادية على العراق دراسة تاريخية ، المجلد ١ ، العدد ٨٨ ، ٢٠٢١ .

[١٠] أحلام احمد عيسى ،ميناء مبارك وانعكاساته على العلاقات العراقية – الكويتية (دراسة في الجغرافية السياسية) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٤٧ ، ٢٠١٤ .

[١١]وسناء محمد ابراهيم ، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣ (الحدود والوجود) ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ٤٣ ، ٢٠١٦ .

[١٢] حيدر صبخي عفات الجوراني ، العلاقات العراقية – الكويتية ١٩٩٠–٢٠١١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٨ ، .

[١٣] محمد فاضل نعمة ، دور قرارات الامم المتحدة في ترسيم الحدود العراقية–الكويتية ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، المجلد ٣٢ ، العدد ١ ، ٢٠٢ .

[١٤] عمر عبود خليل ، ترسيم الحدود البحرية العراقية الكويتية وفقا لأحكام القانون الدولي ، مجلة بلاد الرافدين للعلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد (عدد خاص) ، العدد ١ ، ٢٢٣ .

[١٥] جاسب عبد الحسين الخفاجي، رواء صباح الجنابي ، ترسيم الحدود العراقية – الكويتية بعد الاجتياح العراقي للكويت ، مجلة آداب الكوفة ، المجلد ١ ، العدد ٣٢ .

[١٦] خالد عبد الرحمن العصيمي ، ترسيم الحدود الكويتية العراقية واثره على السياسة الخارجية الكويتية ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الآداب / قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٢ .

[١٧] محسن حساني ظاهر ، تأثير ترسيم الحدود في مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية ، مجلة الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ٤٩ ، ٢٠٢٤ .

[١٨] ياسر رحيم كاظم حسين الكعبي ، العلاقات العراقية _الكويتية بعد عام ١٩٩١ (دراسة في الجيوبولويتيك) ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠٢٠ .

[١٩] حسين عبد الحسن مويح اللامي ، تطور العلاقات العراقية–الكويتية بعد عام ٢٠١١ وآفاقها المستقبلية ، مجلة لخليج العربي ، المجلد ٥٠ ، العدد ٣ ، ٢٠٢٢ .